



صاحب السمو محييا الحضور (تصوير: صالح محمد)

السلطة التنفيذية مطالبة بالحرص فيما تتخذ من إجراءات ولاسيما تلك التي تؤثر في علاقتها بمجلس الأمة

الحكومة مطالبة بالتحقق بما لا يدع مجالاً للشك من التطبيق الصحيح لأحكام

السلطة التنفيذية مطالبة بالحرص فيما تتخذه من إجراءات ولاسيما تلك التي تؤثر في علاقتها بمجلس الأمة■ الحكومة مطالبة بالتحقق بما لا يدع مجالاً للشك من التطبيق الصحيح لأحكام الدستور في مبانيها ومعانيها■ مجلس الأمة الحالي هو ثمرة انتخابات حرة ونزيهة تمت تحت إشراف قضائي كامل وبمتابعة لصيقة من منظمات المجتمع المدني■



ليس السن يلقي كلمته

لقد كنتم دائماً الاب العطوف لجميع إبناكم وبناتكم تسدون إليهم النصيحة وترشدوهم إلى الطريق الصواب في القول والعمل وتشهد على ذلك خطاباتكم للشعب الكويتي في مختلف المناسبات.. ومن هذا المنطلق جاءت لفتكم الكريمة بإصدار الامر الاميري بالغفو عن كل من صدرت بحقهم احكام قضائية بالاساءة للذات الاميرية وليس ذلك بغريب عليكم يا صاحب السمو فقد كان التسامح والعفو عند المقدرة من سماتكم الاصلية والسلوكيات التي شعلها عقلكم الكريم نصرفات شأنة لم يالفها الشعب الكويتي الذي يكن دائماً للأسرة الحاكمة الكريمة كل مودة وتقدير واحترام.

وختاماً ننسال المولى عز وجل أن يعيد هذه الأيام المباركة عليكم وعلى الشعب الكويتي الكريم باليمين والبركات كما نتوجه إلى الله العلي القدير أن يسعي على وطننا العزيز نعمة السكينة والامن والاستقرار والازدهار وان يحيط سموكم وسمو ولی العهد بحفظه ورعايته وان يسد خطاكم لما فيه خير الكويت وشعبها انه سميع قربك محب الدعاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

واكد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء حرص الحكومة على تعزيز التعاون مع مجلس الأمة مفهوماً الأطر الدستورية

الدستور في مبانيها ومعانيها

مجلس الأمة الحالي هو ثمرة انتخابات حرة ونزيهة تمت تحت إشراف قضائي كامل وبمتابعة لصيقة من منظمات المجتمع المدني

يعاني من تدني مستوى الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية لذلك فالامل كبير في ان تعمل الحكومة كفريق متكامل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع الكويتي وذلك بمتابعة تنفيذ الخطة الانمائية الرابعة التي صدر بها القانون رقم 9 لسنة 2010 والتي من المفترض ان يتم انجاز جميع مكوناتها بمنتهى السنة المالية «2013 - 2014» اي في نهاية شهر مارس 2014 والاعداد للخطة الخمسية القادمة كما تأمل ان يباشر مجلس الوزراء صلاحياته التي نص عليها الدستور كهيئة جماعية فهو المهيمن على مصالح الدولة والذي يرسم السياسة العامة للحكومة بتابع تنفيذها ويش ف على سيد

يعاني من تدني مستوى الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية لذلك فالامل كبير في ان تعمل الحكومة كفريق متكامل لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة للمجتمع الكويتي وذلك بمتابعة تنفيذ الخطة الانسانية للرباعية التي صدر بها القانون رقم 9 لسنة 2010 والتي من المفروض ان يتم انجاز جميع مكوناتها بـ «نهاية السنة المالية 2013 - 2014» اي في نهاية شهر مارس 2014 والاعداد للخطة الخمسية القادمة كما نأمل ان يباشر مجلس الوزراء صلاحياته التي نص عليها الدستور كهيئة جماعية فهو المهيمن على مصالح الدولة والذي يرسم السياسة العامة للحكومة

العمل لكي تكون الكويت مركزاً دولياً مالياً وتجارياً وتحدو سموكم في هذه المنشدة السامية الرغبة الصادقة في العودة بالكويت إلى سابق عهدها دولة ناهضة ومتقدمة لها باعها الطويل في محيطها الإقليمي والدولي وتحقيق هذا الهدف السامي ليس بالأمر الهين بل يقتضي العمل الشاق والمسؤول للنهوض بمستوى الاداء في جميع المجالات الإدارية والاقتصادية والمالية والتعليمية غير ان هذه الامنية الغالية التي طالما تابيت بها لم تتحقق حتى الان على ارض الواقع فما زالت الاختصاصات والاجراءات الإدارية تتسم بالازدواجية والتعقيد ولا يزال التعليم العام والتعليم العالي دون

- رئيس السن: التعاون بين السلطات بات قدرًا محتملاً وأساساً عملياً لازماً لمواجهة مختلف القضايا التي تهم المواطنين
- الأمل كبير في أن تعمل الحكومة كفريق متكامل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع الكويتي
- متابعة تنفيذ الخطة الإنمائية التي يفترض إنجازها بـ «نهاية السنة المالية 2013 - 2014» والأعداد للخمسية المقبلة

اكتست المحكمة الدستورية سلامه هذا التوجه وانه لا قداسة في شؤون تحديد طريقة التصويت عامة وفي الشؤون الانتخابية خاصة وبذلك اقرت بصحة هذا التوجه وسلامته من الناحية الدستورية.

لقد عانت الكويت خلال الفترة الماضية من اخطاء جسيمة شابت بعض الاجراءات الدستورية التي كان لها اثارها في العلاقة بين مجلس الامة والحكومة وادت الى بطلان انتخابات اعضاء مجلس الامة مررتين متتاليتين ففي 20 يونيو 2012 حكمت المحكمة الدستورية ببطلان الانتخابات التي اجريت في 2 فبراير 2012 وبعدم صحة عضوية من اعلن فورهم فيها. وفي 16 يونيو 2013 اي بعد اقل من عام

التوافق والسداد في اداء رسالتهم السامية.

ان مجلس الامة الذي يتشرف اليوم بحضوركم لافتتاح دور انعقاده العادي الاول هو ثمرة انتخابات حرة ونزيهة تمت تحت اشراف قضائي كامل وبمعتبة لصيقة من منظمات المجتمع المدني المحلية والخارجية وهو بجميع اعضائه يمثلون مختلف اطاف المجتمع الكويتي وقد تم ذلك بفضل نظام انتخابي اثبت من خلال تجربتين انتخابيتين سلامته وقدرته على تجاوز الكثير من مثالب الانتماء الانتخابية السابقة وسمح لجميع مكونات المجتمع الكويتي مهما قل حجمها من ان يكون لها تثبيتها في المجلس النظاري وتغير

بانها اسعف الكويتي الذي يدن دائماً للامساقة بالحكمة الكريمة كل مودة وتقدير واحترام».

وهذا نص الكلمة «بالنهاية عن اخواتي واخواتي اعضاء مجلس الامة وبالاصالة عن نفسي يشرفني يا صاحب السمو ان ارفع الى مقامكم الكريم اسمي ايات الشكر والتقدير والعرفان على تفضلكم بتشريف حفل افتتاح دور الانعقاد العادي الاول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة سائلاً المولى عز وجل ان يمتع سموكم بموفور الصحة والعافية وان يحفظ سمو ولی عهدكم نخرا وسدا لكم.

كما اتوجه بالنهلة لسمو رئيس مجلس الوزراء واعضاء الحكومة على ثقة حضرة صاحب السمو امير البلاد ولزملائي وزملائي اعضاء مجلس الامة الذين فازوا



كبار الشيوخ والمسؤولين خلال حضورهم الجلسة



جانب من الحضور خلال الجلسة



سمو الشيخ ناصر محمد محيي الحضور